

الصحراء المغربية: أمن واستقرار شمال أفريقيا في كفة المعادلات الجيوسياسية الأميركية



مرح البقاعي
كاتبة سورية أميركية

لعل من أكثر الملفات التباساً على سياسة إدارة جو بايدن ملف الصحراء المغربية بالوضع الذي ورثه من سلفه الرئيس السابق ترامب. فالأخير الذي اعترف بسيادة المغرب على كافة أراضيها، بما فيها الصحراوية، كان قد اتخذ باعتباره ذلك قراراً استراتيجياً وليس أنياً، ولن يكون بإمكان حكومة بايدن أن تلغي هذا القرار بمجرد رغبتها في قلب الطاولة على القرارات التنفيذية كافة التي اتخذها الرئيس السابق لمجرد إثبات موقف الإدارة الجديدة من السابقة. وفي حالة هذا الملف تحديداً سيجتاح الرئيس بايدن إلى الكثير من التريث لأن الأمر يتعلق مباشرة بالعلاقات الأميركية بعيدة المدى وحضورها السياسي والدبلوماسي في دول الشمال الأفريقي وبخاصة المملكة المغربية المعنية مباشرة بذلك قرار.

فصل المقال يكمن في أهمية أن تدرك الولايات المتحدة والدول صاحبة الصوت المرجح في مجلس الأمن أن الاستقرار لا يمكن أن يزدهر منعزلاً عن الاعتراف الكامل بسيادة الأمم

من المقلق بالفعل الحديث عن نية حكومة بايدن تغيير هذا المسار الاستراتيجي الأميركي الذي هو داعم رئيسي للاستقرار والأمن في شمال أفريقيا انطلاقاً من المغرب والحرص على سيادته على أرضه كافة وتعميق العلاقات مع الرباط، وصولاً إلى الجزائر التي تحاول واشنطن تعزيز العلاقات السياسية والدبلوماسية مع حكومتها بعد أن برز التقدم الروسي جلياً بين العاصمتين

موسكو والجزائر على مختلف مستويات التعاون، الأمر الذي أثار الجدل في الأروقة السياسية الأميركية حول إمكانية ترك فراغ في دولة مفصولة من دول شمال أفريقيا سانحاً لإشغاله من طرف الخصم الروسي.

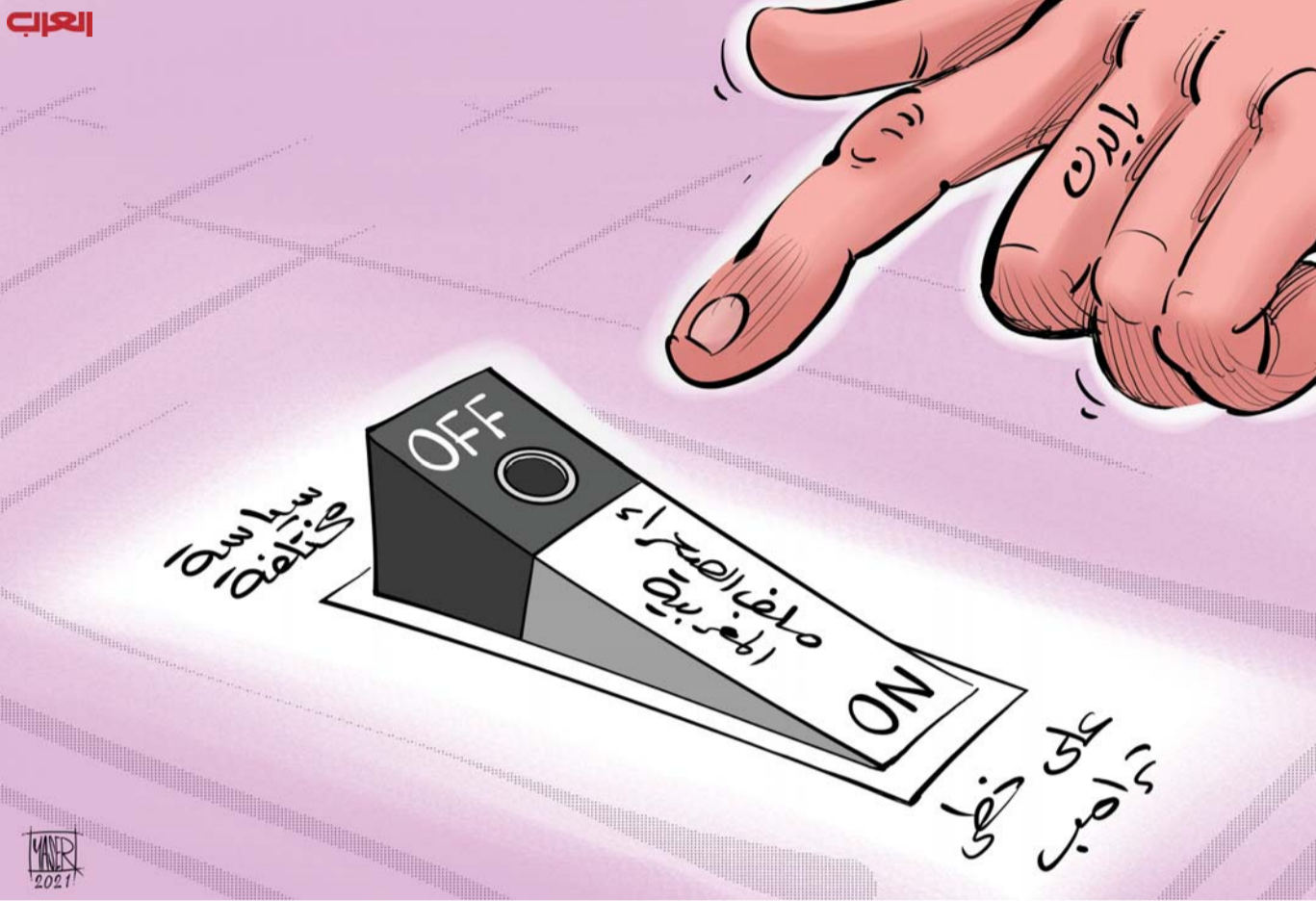
وقد جاءت مغادرة السفير الأميركي في الرباط ديفيد فيشر في يوم 20 يناير 2021، أي في يوم تنصيب الرئيس بايدن، مفاجأة غير سارة كون السفير فيشر من أكبر الداعمين لسيادة المغرب على صحرائه. وأوضحت السفارة أن مغادرة فيشر "تماشياً مع الممارسة المعتادة لسفراء الولايات المتحدة المعيّنين سياسياً الذين ينهون مهامهم الدبلوماسية إثر قدوم إدارة جديدة إلى واشنطن". وكان السفير فيشر قد أقام مراسم احتفالية في السفارة الأميركية بالرباط، حيث قام بتوقيع خارطة جديدة للمغرب اعتمدتها بلاده، وأشار السفير إلى أنها خارطة تضم كامل أراضي الصحراء المتنازع عليها منذ عقود بين المغرب وجبهة البوليساريو. واستتبع تلك الخطوة ذات الأبعاد السياسية الواضحة في حرص واشنطن على دعم حقوق المملكة المغربية كاملة في بسط سيادتها على كل أراضيها، بوصول أول مسؤول أميركي رفيع المستوى في زيارة رسمية للصحراء عقب اعتراف الولايات المتحدة بسيادة المغرب عليها، وهو مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا دافيد شينكر، بصحبة السفير ديفيد فيشر ووزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة، للإشراف على حفل افتتاح القنصلية الأميركية في مدينة الداخلة، بالإناسة أكد بوريطة على التعاون المغربي الأميركي لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وعلى الرؤية المنسجمة للبلدين حول عدد من القضايا الإقليمية والمواقف في العلاقات مع إيران والحالة في ليبيا.

وقد صدرت حديثاً عن "معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى" دراسة معمقة حملت عنوان "فرص تعزيز التحالفات في شمال غرب أفريقيا: أفكار سياسية تجاه المغرب والجزائر وتونس" وقد كتبها خبيران مرموقان هما روبرت

ساتولوف المدير الأسبق للمعهد واشنطن وسارة فوير الخبيرة في سياسات شمال أفريقيا، حثاً من خلالهما إدارة بايدن على دعم الاعتراف الأميركي الذي أقرته إدارة ترامب بالسيادة غير المنقوصة للمغرب على أراضي الصحراوية كاملة. وشددت الدراسة على أن هذا الاعتراف يخدم المصالح الجيوسياسية في المنطقة بما فيها تعزيز الاستقرار ومنع تمدد الحركات المتطرفة والانفصالية وتجفيف الحواضن التي تفرخ المزيد من الإرهابيين بما يعزز الأمن عبر البحر المتوسط، ناهيك عن تحجيم نفوذ روسيا والصين في الشمال الأفريقي.

أما على صعيد الحل فقد شددت الدراسة على ضرورة أن يدعم البيت الأبيض وساطة الأمم المتحدة المقترحة لحفظ الأمن وتعزيز السلام في الصحراء المغربية، كما نفت وجود أي تناقض بين الاعتراف بسيادة المغرب على صحرائه كاملة وبين دعم تعيين مبعوث جديد للأمم المتحدة في المنصب الشاغر منذ سنة ونيف لبعثتها في مهمة حفظ السلام (مينورسو). ونصحت الدراسة إدارة بايدن بأن تستفيد من الوجود الدبلوماسي والمالي والأمني للمغرب في جميع أنحاء غرب أفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى، وأن المملكة المغربية قادرة على أن تشكل عامل استقرار

إقليمي داعم لمصالح الولايات المتحدة في السنوات المقبلة وفي مقدمتها القيادة الأميركية في أفريقيا (أفريكوم). وخلصت الدراسة إلى أن اعتراف بايدن بسيادة المملكة المغربية على صحرائها أسوة بسلفه ترامب والذي سيراقت مع عملية سياسية ذات مصداقية في دعم الحكم الذاتي للصحراء المغربية سيكون عاملاً مساعداً على الحد من فرص لجوء جبهة البوليساريو إلى أعمال العنف، وكذلك تجفيف مشاعر التعاطف معها وهي تستجربها من هنا وهناك لتعزز دورها المدمر والمبدد لإمكانية نشر الأمن وظروف الاستقرار في المنطقة.



فصل المقال يكمن في أهمية أن تدرك الولايات المتحدة والدول صاحبة الصوت المرجح في مجلس الأمن أن الاستقرار لا يمكن أن يزدهر منعزلاً عن الاعتراف الكامل بسيادة الأمم، بل وبدون الامتناع عن تمكين الحركات الانفصالية مهما جاءت مزينة بنكهة التحرر من الاستعمار أو الانتعاق من التبعية، فالسيادة الوطنية تتناسب طرداً مع قدرة الدول في الحفاظ على أرضها وضمان أمن حدودها، وكل من يغذي الانقسام عن الأرض الأم والانفلات من السيادة الوطنية إنما هو يغذي دمار الدول وشعبها في أن واحد.

الاستثنائية الأميركية

في إعادة أوروبا خلال سنوات من قارة انهكتها الحروب إلى قطب صناعي وتجاري وفكري. ثم أتى مشروع الاتحاد السوفييتي لتصدير الأفكار الشيوعية التي رأت أميركا فيها أعرافاً معادية لأسس الاستثنائية الأميركية، فحاضت أميركا حربها الباردة مع السوفييت لتثبت في نهاية المطاف تفوق نظامها وعقيدها مرة أخرى.

وما الحرب على الإرهاب إلا استمرار لهذا النهج الأميركي في الدفاع عن مبادئه، فالجماعات الأصولية الإرهابية التي هاجمت أميركا في سفاراتها ومصالحها أولاً، ثم في عاصمتها السياسية والاقتصادية، أظهرت علناً سعيها لمحاربة أسلوب الحياة الأميركي مما ساهم بشكل واضح في التأييد الداخلي الواسع للحرب على الإرهاب. تجربتها ارتبطت دوماً بقدرتها على تحقيق انتصارات عسكرية أو سياسية ملموسة على الأرض بحسب المقولة الأميركية الشهيرة "لا بد من النصر"، وهذا لم يتحقق منذ زمن. فبعد انتصاراتها محدودة النطاق في حرب الخليج عام 1991 وحروب البلقان نرى تعثر أميركا في أفغانستان والعراق، وغير المباشرة كالتي تشن اليوم في سوريا على سبيل المثال. ولم يكن فشل الربيع العربي في إفراز حكومات متوافقة مع الولايات المتحدة فكراً وسياسياً إلا درساً ملخصه أن عدو العدو ليس صديقاً بالضرورة، وليست كل الشعوب جاهزة للانغماس في خطة مارشال الجديدة.

في الوقت ذاته يصعب إقناع دولة عظيمة ترفع الشعارات السامية واستطاعت منذ أمد غير بعيد فرض

الثروات. فأميركا دولة مترامية الأطراف وغنية بالثروات ومصادر الطاقة، كما أن أي جردة حساب بسيطة تثبت أن حروب أميركا لا تدر أرباحاً، بل تتسبب في خسائر تقدر بتريليونات الدولارات تخرج من جيب دافع الضرائب الأميركي. فإن كان الدافع ليس مادياً أو أمنياً بحتاً، فكيف تبرر هذه الحروب بل وتلقى قبولا في الداخل الأميركي؟ وكيف تتفاعل سيكولوجية وإيديولوجيا المواطن الأميركي العادي مع سياسة بلاده الخارجية هذه؟ يظهر مصطلح "الاستثنائية الأميركية" (American Exceptionalism) طابعاً في أي جدال حول هذه الأسئلة الصعبة. فهذه الفكرة التي يعود تاريخها إلى القرن التاسع عشر تعتبر جامعة للمفاهيم التي تميز التجربة الأميركية والتي يؤمن الأميركيون بأنها ولدت الدولة الأنجح ونظام الحكم الأنجح في العالم. وبالرغم من عدم وجود تعريف أكاديمي مبسط لنظرية الاستثنائية الأميركية فإن هناك إجماعاً على أن الفكرة تعني أن الولايات المتحدة متميزة عن جميع الدول الأخرى بسبب مكونات النظام الأميركي المتفردة والتي تجتمع فيها مفاهيم الحرية والتساوي أمام القانون والديمقراطية التمثيلية والدور المحدود للدولة واقتصاد السوق الحر. ومن غير المستغرب إيمان الشعب الأميركي العميق بهذه الأفكار التي أصبحت أساساً متيناً لدولة قوية وفرت لشعبها الرخاء والعيش الكريم. لكن إمكانية تصدير هذه التجربة لم تتبلور بمفهومها الحديث إلى أن شاركت الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية وحقق فيها نصريين كبيرين، نصرنا عسكرياً على النازية لا غبار عليه تلاه نصر فكري واقتصادي حين قامت خطة مارشال باستثمار ما لا يزيد عن 13 بليون دولار (ما يقارب 170 بليون دولار اليوم بعد مراعاة التضخم) لتنتج

على مدى عقود شعوبها العدا الأعمى للغرب وتلقنت عدايتها على العالم بعدم قدرتها على إحداث التغيير الإيجابي في دول شبيهة بدمرة عسكرياً واقتصادياً وحتى اجتماعياً. ومن شبه المستحيل أن يستوعب الفرد الأميركي سبب مقابلة قواته التي زحفت شرقاً حاملة خلاصة التجربة الأميركية الفريدة بالشجب والتقدير تارة وبالرصاصة والمفخخات تارة أخرى. وقد يرى القارئ في هذه العقلية ساذجة لا تليق بدولة عظيمة، لكن هذا التصور العنري للعالم هو بالفعل أحد مكونات فكر الاستثنائية الأميركية المبني على مبدأ التصرف بما يعتقد أنه الصحيح بغض النظر عن الكلفة أو التحديات. فعندما خاطب أحمد الجليبي الأميركيين قبيل اجتياح العراق وصور لهم استقبال شعب العراق لجيبتهم بالورود بدا ذلك آنذاك منطقياً ومعقولاً جداً بالنسبة إلى الأميركي العادي، فأميركا استدلت العراق لتخليص مواطنيه من بطش صدام حسين وهيمنة حزب البعث. وبعد أن اصطدم هذا التصور العنري للأمر بواقع مغاير في العراق في الأيام الأخيرة من معركة التحرير شنت القوات الأميركية معركة أخرى مختلفة سميت بمعركة العقول والقلوب هدفها إقناع المواطن العراقي بنيل الأهداف الأميركية تجاهه ومواجهة بروباغندا إيران وفلول البعث. ولم تترك الولايات المتحدة مجدداً صعوبة مهمتها، فالأميركي ينظر للأمور ببساطة مبالغ فيها حيث لم تتوال عليه الحكومات الظالمة ولا الاحتلالات الغاشمة على مدى عصور. والآن، وبعد مضي 18 عاماً على سقوط نظام صدام حسين، ما زالت الولايات المتحدة مقتنعة بأن تصورها للعراق الجديد سيصبح حقيقة رغم كل الدلالات الملموسة التي تثبت عكس ذلك، وأن كل ما تحتاجه أميركا هو فترة وجيزة من الاستقرار لتثبت فاعلية

مشروعها في تحقيق الرخاء والاستقرار. ورغم وجودها الواسع في المنطقة الذي تجاوزت فترته العقدين لم تدرك الولايات المتحدة بعد حجم التشابك في المعادلات السياسية في الشرق الأوسط والتي تشكل التكتلات الطائفية والولايات العنصرية وضغائن الماضي والمصالح الآنية أبرز عواملها. وفي الوقت ذاته يزداد الوضع تعقيداً، فعشوية تفهيمها للعداء بين مشروع إيران الشيعي وعقيدة المجموعات التكفيرية السنية، على سبيل المثال، تكتشف أميركا أن طهران أضحت ملاذاً آمناً لعناصر تنظيم القاعدة وقياداته من الواضح اليوم أن أهداف الولايات المتحدة في المنطقة أصبحت صعبة المنال دون تغيير واسع النطاق لقواعد الاشتباك، أو إعادة النظر في إستراتيجية فرض التغيير دفعة واحدة وبسرعة مبالغ فيها في بيئة ليست ملائمة أساساً. وعلى أميركا التفكير معقفاً في ما إذا كان لديها الصبر والبراعة الكافية لتصدير أسس الاستثنائية الأميركية إلى منطقة لم تلامس هذه الأفكار إلا في كتب الروايات، وتلقنت شعوبها العدا الأعمى للغرب على مدى عقود. وما يزيد المهمة صعوبة الآن هو مساهمات الدول المعادية للولايات المتحدة في زعزعة أمن المنطقة وتغذية اقتصاد الإرهاب ودعم أحزاب وأفراد تولى لهم مهمة عرقلة المشروع الأميركي ووضع العصي في عجلة التغيير. لكن رغم كل المعوقات لم تتسحب أميركا من المنطقة بعد. ومع أن جيوشها ودبلوماسيتها تبدو منتهكتين ما زالت اليد الأميركية ممتدة باحثة عن شريك أحلامها في الشرق الأوسط. فهل تجد مبتغاهما في جبل قيادي جديد من الشباب العرب الذين يرفضون العنف ويسعون لحياة أفضل في بلادهم ولهم القدرة على حمل وزن خطة مارشال الجديدة؟ أم ستستمر دوامة الحروب والدكتاتوريات في منطقة ينهك حكمها في سرقة خزينة المال وبناء السجون؟



حازم الغبري
محلل سياسي أميركي

يلوم الكثيرون سياسات الحكومة الأميركية الخارجية ويتهمونها بافترار النزاعات والتدخل في شؤون الدول الأخرى الداخلية دون أن تكون لهم في تلك الدول ناقة ولا جمل. فشريحة واسعة من الأميركيين تعتقد أن حروب دولتها في آسيا والشرق الأوسط التي شنتها تحت رايات نشر الديمقراطية وتحتدي التكنولوجيا ومحاربة التطرف لم تؤد إلا إلى المزيد من الفقر والموت، ولم تقض إلى نصر أميركي مبين أو فائدة ملموسة على الشعب الأميركي أو على شعوب تلك الدول.

لكن في الوقت ذاته نرى نسبة كبيرة من الشعب الأميركي تؤيد سياسات بلدنا وتظهر مقتنعة بضرورة أن تقوم الولايات المتحدة بمهمة شرطي العالم المتأهب دوماً لفض النزاع وإغاثة المكلوم، بالرغم من كلفة الحروب الباهظة التي يدفعها المواطن الأميركي من أموال ضرائبه ودماء أقرانه. ولا يخفى أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر قلبت مفاهيم الأمن الوطني الأميركي وبرهنت على أن المحطات الشاسعة التي تفصل القارة الأميركية عن معظم دول العالم لم تعد عائقاً أمام من يضمر الشر لأميركا وشعبها، لتصبح محاربة الإرهاب في عقر داره ضرورة لا مهرب منها، وليتسع نطاق الوجود الأميركي خارج الحدود بشكل غير مسبوق. لكن مفهوم الدور الأميركي الريادي في العالم ليس جديداً وهو سابق لتفشي آفة الإرهاب في القرن الحادي والعشرين بعقود، ومن الخطأ الاعتقاد أن الولايات المتحدة تشن حروبها فقط لضمان أمن مواطنيها.

ومن الخطأ أيضاً تصور أن هذه الحروب أسبغها اقتصادياً أو تجارية بهدف بيع السلاح أو السيطرة على